

السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي .. المحددات واستراتيجيات التفاعل

Algeria's Foreign Policy in its Regional Neighborhood ..
Determinants and Interaction Strategies

د. محمد عبد الحكيم شريف

جامعة رابح لونيسي - البلدة 2

البريد الإلكتروني mech.hak@yahoo.com

تاريخ القبول: 2024/12/23

تاريخ الاستلام: 2024/12/16

ملخص:

أثبتت الانتخابات الرئاسية في الجزائر بتاريخ 12 ديسمبر 2019 أنها منعرج سياسي محوري في تاريخ الجزائر المعاصرة، ليس فقط لأنها تمخضت عن حراك شعبي مبارك، ولكن أيضا لأنها جاءت في سياق إقليمي مضطرب. إن الوعود الكثيرة التي أطلقها الرئيس الحالي سواء خلال الحملة الانتخابية أو بعد انتخابه لتجاوز المأزق السياسي في الداخل، وتحسين الوضع العام في البلاد، تم تجسيدها خلال العهدة الأولى، سواء ما يتعلق بالدور الدبلوماسي الجوّاري أو الداعم للقضية الفلسطينية . سيسعى هذا المقال إلى بحث السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي وتوضيح ثبات مقوماتها بتغير الحاكمين.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية الجزائرية؛ الجوار الإقليمي؛ المنطلقات؛ الأبعاد؛ التداعيات؛ الطموحات.

Abstract:

The presidential elections in Algeria on December 12, 2019, proved to be a pivotal political turning point in the country's modern history. This was not only because they emerged from a blessed popular movement but also because they took place in a turbulent regional context. The numerous promises made by the current president, both during the electoral campaign and after his election, aimed at overcoming the domestic political impasse and improving the overall situation in the country, were realized during his first term. These achievements include Algeria's proactive diplomatic role in its neighborhood and its unwavering support for the Palestinian cause.

This article seeks to explore Algeria's foreign policy within its regional neighborhood and to clarify the consistency of its foundational principles, regardless of changes in leadership.

Keywords:

Algerian Foreign Policy; Regional Neighborhood; Foundations; Dimensions; Implications; Aspirations.

مقدمة:

تمثل السياسة الخارجية امتدادا طبيعيا لأهداف الدولة ومصالحها خارج حدود إقليمها، من أجل ذلك فإن أهميتها وموقعها في أجندة النظام السياسي تختلف وتتغير طبقا للوظائف التي تضطلع بها تلك السياسة انطلاقا من حجم التهديدات أو الفرص التي ينتجها واقع التفاعل الدولي.

كذلك، تمثل السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والمقتربة بالأوضاع الإقليمية المحيطة، وتحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة للدولة.

للسياسة الخارجية أهمية تنموية، بالإضافة الى أن فاعليتها تدعم مكانة الدولة في إطار العلاقات الدولية وتزيد في فرص تحقيق الاستقرار السياسي وتأمين المصالح الخارجية. ويتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى، فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، وتكون هذه الحوافز ذات طابع تعاوني أو صراعي، ومن ناحية أخرى يعتمد تأثير المحدد في السياسة الخارجية على عنصر الإدراك زيادة على أن تأثير المحدد يختلف باختلاف الفاعلين.

إن وحدات النسق الدولي مرتبطة مع بعضها البعض اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، ويتحدد مستوى الترابط من خلال معرفة حجم المعاملات بين الفاعلين الرئيسيين، ومن بين خصائص هذا الترابط الدولي نجد زيادة وتنوع قضايا السياسة الخارجية.

هذا وإن الانطلاق في تحليل السلوك الخارجي للدولة يقوم عبر تفحص مسألتين أساسيتين هما:

- 1- الإدراك: على اعتبار أنه مهم في إطار السياسة الخارجية للدولة لارتباطه بمسألتي الاستمرارية والتغيير في السلوك، زيادة على مسألة فاعلية الدور
- 2- القدرة: وتتعلق أساسا بجم القدرة على الفعل وتقترن بالموارد، والمكانة، لأن تبني سياسة خارجية نشطة وفعالة له ارتباط مباشر بالموارد.

وفي إطار تحول المسلمات في العلاقات الدولية، نجد أن السياسة الخارجية التي كان ينظر لها على أساس انها ترتبط بحماية الأمن القومي، أصبحت اليوم تتميز باتساع مجالها لتشمل المجال: السياسي، الاقتصادي، الأمني، الثقافي،

البيئي...، كما ان التوسع في مفهوم الأمن قد أسهم في توسيع دائرة التحديات التي تواجهها الدولة في إطار بيئتها الخارجية لتتعدد أبعاد هذه التحديات وتتعدى مجرد مواجهة التهديد العسكري. في هذا السياق سيتم معالجة موضوع السياسة الخارجية للجزائر انطلاقاً من الإشكال المحوري الآتي: ما مدى صوابية السلوك الخارجي للجزائر على مستوى النسق الإقليمي؟

لمعالجة الإشكال المطروح سيتم التطرق إلى المحاور الآتية:

- (1) السياسة الخارجية الجزائرية .. المنطلقات والأبعاد،
- (2) تحولات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل تداعيات جوارها الاقليمي،
- (3) الطموحات الدبلوماسية للجزائر الجديدة.

1) السياسة الخارجية الجزائرية .. المنطلقات والأبعاد:

تعد الجزائر انطلاقا من سلوكها الخارجي جزءا من نسق دولي، ومن اهم دول منطقة شمال افريقيا بدءاً من موقعها الاستراتيجي وما تفرضه شساعة محيطها وطول حدودها من تحديات تحاول تخطيها عبر محاولاتها التكيف مع معطيات البيئة الخارجية ومجارات التحولات الدولية وذلك وفق قدراتها ومستوى إدراكها للواقع الاقليمي والدولي.

هذا ورغم ما ميز تاريخ الدبلوماسية الجزائرية وما عرفته من مد وجزر منذ سقوط جدار برلين كمحطة تاريخية أحدثت جملة من التحولات والتغيرات في البيئة الدولية، إلا أن الجزائر قد تمكنت من بناء خطاب دبلوماسي في إطار سياستها الخارجية مبني على تنويع الشركاء في ظل الالتزام بثوابتها ومبادئها الدستورية.

وضمن هذا الإطار فإن أهم ما يسجل بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية ضمن منطلقات التفاعل مع البيئة الخارجية نجد أن الثابت في المبادئ الدبلوماسية الجزائرية هو التزامها بـ:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،
- الالتزام بمبادئ حسن الجوار،
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها،
- عدم تدخل الجيش خارج حدود الدولة.

وفي هذا السياق فإن أهم ما يلاحظ عبر الثابت في مبادئ الدبلوماسية الجزائرية انه يتقاطع جليا مع مبادئ التعايش السلمي.

إن هذا الالتزام في مبادئ السياسة الخارجية للجزائر عززته فترة الحصار شبه الدولي الذي عاشته ايام العشرية السوداء التي عاشتها، والتي اكسبتها في المقابل خبرة في التعامل مع ظاهرة الارهاب التي أخذت تهديداته طابعا انتشاريا وتصاعديا في العالم اليوم، حيث انتقلت الجزائر مباشرة عقب هذه الفترة من دبلوماسية الانكفاء الى دبلوماسية الانفتاح، أو بالأحرى دبلوماسية العودة نحو الدور الاقليمي والريادي في المنطقة لتصبح اليوم بالنسبة للقوى الكبرى بوابة افريقيا¹.

ضمن هذا الانتقال في الأدوار فإن اهم ما يلمس من تحول هو تبني خطاب متعدد واستراتيجية قائمة على تنويع الشركاء، لكن بمبادئ ثابتة ودعوة نحو تعزيز المصالحة وادارة الأزمات المجتمعية اليوم في المنطقة العربية خصوصا ومنطقة الساحل الافريقي وفق آلية الحوار.

كما أن أهم ما يحسب للسياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الاقليمي هو مسألة إلزامها أخلاقيا ووظيفيا بقضايا السلم والتنمية في افريقيا عموما، فمن الناحية الأخلاقية تمثلت في سلوكها العقلاني والمعتدل وتوجهها السلمي اضافة الى جهود الوساطة الدبلوماسية التي تقودها في افريقيا، اما وظيفيا من خلال ما قامت به من مسح ديون أكثر من 14 دولة افريقية، اضافة الى دورها في التأسيس لمقاربة تنموية شاملة للقارة الافريقية عبر افريقيا النيباد².

لقد سجلت الجزائر من خلال مبادئها وفي إطار السياسة الخارجية حضورها القوي في محيطها الجوّاري وفي القارة الافريقية عموما، ومثلت المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب أحد اهم الاضافات والمساهمات الايجابية والتي لاقت قبولا من طرف المجتمع الدولي ككل، حيث توجت المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب باعتماد مقترح تجريم دفع الفدية للارهابيين كمبدأ يساعد على تخفيف منابع تمويل الارهاب، حيث أصبح مقترحا اميا (اللائحة الأممية رقم 1904) و اعتبار ذلك جزءا من منطق مكافحة الارهاب والذي دعمت فيه الجزائر طرحها ومقاربتها من خلال التأكيد على ضرورة مكافحة الارهاب عبر الاعتماد ايضا على التنسيق والتعاون كمدخل داعم لتجفيف منابع تمويل الارهاب وكتعبير عن تصور شامل في مكافحة الإرهاب³.

إن الجزائر تسعى إلى ترسيخ ثقافة السلم والمصالحة في افريقيا، من خلال جملة من الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار والرفاه في القارة الافريقية، فهي السبّاقة الى الدفاع عن مبدأ عدم الاعتراف بالحكومات الانقلابية وتعليق عضويتها في الاتحاد الافريقي، زيادة علة جهود الوساطة ودعم التفاوض في عدة ازمتات على غرار النزاع في الكونغو، البورندي، الصومال...، وتترجم ذلك في العمل المؤسسي من خلال اعلان سنوات السلم والأمن في افريقيا عبر الاتحاد الافريقي بدءا من قمة الجزائر سنة 1999 اين تم اعلان سنة 2000 سنة سلام وأمن في افريقيا، واعلان طرابلس عام 2010 ايضا عام للسلم و الأمن في افريقيا⁴.

مما سبق يتبين أن العلاقات الجزائرية مع دول الجوار تستند إلى إرث تاريخي معقد، تشكل بفعل الروابط الثقافية والاقتصادية المتجذرة، لكنه يحمل في طياته تحديات جيوسياسية مستمرة، فالعلاقات الجزائرية المغربية تمثل نموذجا للعلاقة الثنائية المتشابكة، حيث يهيمن عليها التوتر السياسي الناجم عن قضية الصحراء الغربية، التي تعد إحدى أبرز النقاط الخلافية بين البلدين. وعلى الرغم من الروابط العميقة بين الشعبين، إلا أن الحدود المغلقة منذ عام 1994 تعكس حالة الجمود السياسي الذي يطبع هذه العلاقة، على صعيد آخر، تتميز العلاقات مع تونس وليبيا بدرجة أكبر من التعاون، إذ تتقاسم الجزائر مع تونس رؤية مشتركة بشأن أهمية استقرار شمال إفريقيا، وهو ما ترجم إلى تعاون أمني مكثف على الحدود الشرقية في إطار مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة. فيما يتعلق بليليا، انتهجت الجزائر مقاربة تقوم على

الوساطة الدبلوماسية ومحاوله تجميع الفرقاء الليبيين على طاولة الحوار، حيث تدرك الجزائر أن انفلات الأوضاع في ليبيا يشكل تهديداً مباشراً لأمنها الوطني. أما مالي والنيجر، فتمثلان عمقاً استراتيجياً للجزائر في منطقة الساحل، إذ تسعى الجزائر إلى الحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحساسة من خلال مبادرات السلام، مثل اتفاق الجزائر الموقع عام 2015 لإنهاء الأزمة في مالي.

كخلاصة لهذا المحور يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تستند إلى مجموعة من المنطلقات الثابتة التي تعكس المبادئ الراسخة لدولة الجزائر الحديثة، والتي تركز على احترام السيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها. هذه المبادئ ليست مجرد شعارات، بل تمثل بوصلة تحدد توجهات الجزائر في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية، وتمنحها مصداقية دبلوماسية تعزز من مكانتها في الساحة الدولية.

أما على مستوى الأبعاد، فتتسم السياسة الخارجية الجزائرية بمرونة استراتيجية تمكنها من التكيف مع المتغيرات الدولية، دون الإخلال بثوابتها. فالجزائر تسعى لتعزيز حضورها في القارة الإفريقية عبر مقاربات تنموية وأمنية، في حين تنشط في دعم الاستقرار في العالم العربي عبر الوساطات والحلول السلمية. وعلى المستوى الدولي، تعمل الجزائر على توسيع شراكاتها الاقتصادية والدبلوماسية، بما يضمن تحقيق مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها كقوة إقليمية مسؤولة.

2) تحولات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل تداعيات جوارها الاقليمي:

تعتبر منطقة شمال افريقيا بوابة تربط بين ثلاث قارات مهمة وهي اسيا، اوروبا، وافريقيا، وهو ما يبين الأهمية الاستراتيجية لها، بما يوضح أن أهمية القضايا الأمنية وكيفية التعاطي معها مسألة بالغة الحساسية انطلاقاً من طبيعتها المعقدة، هذا أين تعتبر الجزائر اليوم بوابة افريقيا.

لقد أصبحت الجزائر فاعلا محوريا ودولة ارتكاز فيما تعلق بمكافحة الارهاب، انطلاقاً من مبادراتها القائمة على مقاربة متكاملة تنطلق من تخفيف منابع تمويل الارهاب، وتعزيز التعاون والتنسيق في إطار مكافحة الظاهرة، اضافة الى مساهمتها في العمل مع دول غرب المتوسط ضمن مبادرة الدفاع والأمن 5+5، ودول الساحل الافريقي صم مبادرة دول الميدان من اجل الأمن المشترك لاحتواء التهديدات المنتشرة في المنطقة وتحجيم آثارها⁵.

هذا وقد ساهمت التحولات التي عرفتھا المنطقة العربية في زيادة التحديات ولتهديدات العابرة للحدود بالمنطقة، لعل أهمھا تفاقم النشاط الارهابي وتحالف هذه المجموعات الارهابية مع مهربي الأسلحة والمخدرات، زيادة على ظاهرة الاتجار بالبشر، فساهمت هذه التأثيرات المتسارعة في خلق نوع من الانفلات الأمني بما جعل الجزائر اليوم محاطة بمجموعة من التهديدات في ظل حدود رخوة عمق اشكالاتھا مسألة التدخل الأجنبي لمسنه في النزاع في مالي وفي ليبيا خصوصا.

ومن أجل مجابهة هذا الواقع وفي ظل تعدد الرؤى والمقاربات المتضاربة في التعامل مع هذه الأزمات، اين انعكس التضارب والانقسام الخارجي على الواقع الداخلي لهذه الدول التي تعاني من ازمات مجتمعية هوياتية معقدة، ظلت الجزائر ثابتة على توجهھا القاضي بضرورة الحل السلمي للأزمات عبر الحوار والحل السلمي، ورفض التدخل الأجنبي، من منطلق ان ازمات المنطقة لا بد من حلول داخلية لها ومرافقة دول الجوار لما يقره الفرقاء سواء في ليبيا أو في مالي.

إن تضارب المصالح الأجنبية في منطقة الساحل الافريقي والعمل على تكثيف تواجدها، هو ما جعل فرنسا مثلا تتدخل في شمال مالي، وهو ما حرك حلف الناتو للتدخل في ليبيا واسقاط نظام القذافي ثم انسحب متفرجا على تأزم وتعمد الوضع لنصبح اليوم أمام "شبه دولة" في ليبيا، بعد انهيار كل مظاهر الحياة المؤسساتية و الدستورية في الدولة، وتحول الولاء من الدولة الوطنية الى صالح الولاءات التقليدية (القبيلة والعشيرة) كما أن ما حدث في ليبيا يعتبر مؤامرة مقصودة لضرب استقرار المنطقة، ومن ذلك شن حرب استنزاف على الجزائر، لاستنزاف اريحيتها المالية وجهودھا التنموية، لتتشغل فقط بالإشكالات التي تنتجھا الحدود الملتهبة انطلاقا من تونس الى ليبيا الى مالي وصولا الى تنوع نشاط الجريمة المنظمة في الحدود الغربية للجزائر بسبب ازدهار تجارة المخدرات، كما أن هدف القوى الغربية للتواجد في منطقة الساحل الافريقي عبر إقامة قاعدة عسكرية يعد جزءا من مساعي خبيثة تصدت لها الجزائر في أكثر من موقف⁶.

إن توجه الجزائر في إطار سياستها الاقليمية وأزماتها يعد توجهها مبني على مقاربة بنائية واختيار مصيري لضرورة الحوار والحل السلمي، وليس اختيارا ظرفيا يخضع لقيود محددة يختفي معها التوجه السلمي باختفاء القيود المفروضة في السياق الدولي.

كما أن الجزائر بفضل حكمة صانع اقرار في السياسة الخارجية، ورشادة وعقلانية توجهھا، أصبحت مسألة أتاحت لها قدرة كاملة للتكيف وبإيجابية مع منطق المصلحة الذي يهدد المنظومة العالمية والذي يمكن اختزاله في قاعدة أعطيني اقتصاد أعطيك سياسة⁷.

هذا وتشكل الدبلوماسية الاقتصادية ركناً ركيناً في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار من خلال:

- مشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل الطرق والمعارب الحدودية التي تسهم في تنشيط التجارة البينية،
- تصدير الطاقة، حيث تعد الجزائر أحد الموردين الرئيسيين للغاز الطبيعي لدول الجوار، وتسعى إلى تعزيز مكانتها كدولة محورية في سوق الطاقة الإفريقي،
- التعاون الأمني والتنموي مع دول الساحل الإفريقي، من خلال تقديم مساعدات تنمية ومشاريع استثمارية تعزز الاستقرار الإقليمي.

كخلاصة لهذا المحور يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تواجه في ظل تداعيات جوارها الإقليمي تحديات مركبة تستوجب مواقف حاسمة واستراتيجيات متوازنة. فمع تصاعد الأزمات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، واستمرار التوترات في ليبيا، وتزايد المخاطر المرتبطة بالإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والتحركات المشبوهة للخصم المدعم إلى حد ما من طرف العدو، تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط والفاعل الإقليمي الذي يركز على مبادئ عدم التدخل، احترام سيادة الدول، ودعم الحلول السلمية. في هذا السياق، تحرص الجزائر على تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع دول الجوار، وتفعيل دورها داخل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. كما تعمل على طرح مبادرات للحوار والمصالحة، مستفيدة من خبرتها في مكافحة الإرهاب والتطرف، بهدف تحقيق الاستقرار والحفاظ على الأمن القومي والإقليمي.

3) الطموحات الدبلوماسية للجزائر الجديدة

تفرض البيئة الإقليمية المضطربة تحديات كبيرة على الجزائر، وتشمل التدخلات الأجنبية في ليبيا ومنطقة الساحل، ما يهدد بتقويض جهود الجزائر للحفاظ على الاستقرار، التنافس الإقليمي مع المغرب على النفوذ في إفريقيا، وأخيراً انعكاسات حراك 2019، الذي أفرز ديناميكية جديدة في السياسة الخارجية الجزائرية، قائمة على تعزيز مفهوم الجزائر الجديدة الذي يضع الأمن الوطني والاستقلالية في صدارة الأولويات.

في هذا السياق التغييرات ما بعد حراك 2019 في الجزائر لم تغير البنية الأساسية لسياستها الخارجية، وبوادر الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في سياق تنمية شاملة ومستدامة بدأت تفرز نتائجها الإيجابية إلى حد بعيد، خصوصاً وأن صناعات القرار صرحوا في عديد المنابر أن الثروة الغازية لن تستطيع أن تغطي الإحتياجات خلال السنوات القادمة، حيث ستقتصر على تلبية الاستهلاك المحلي فقط، وهو ما دفعها إلى تنويع مصادر الدخل الفردي ما بين الزراعة والصناعة واستحداث وتدعيم الشركات الناشئة وتشجيع المقاولاتية لدى متخرجي الجامعات⁸.

هذا ولقد استطاع الاقتصاد الجزائري مقاومة تذبذب إيرادات الصادرات خلال الأزمة الصحية العالمية (كوفيد19)، واضطرت السلطة الحاكمة إلى إدخال إصلاحات سوسيو اقتصادية، بهدف تخفيف الأعباء المتتالية، وعلاوة على ما سبق فإن المرحلة السياسية الانتقالية التي مرت بها البلاد بينت صوابية القرارات السياسية الكبيرة في المجال الخارجي التي تقضي بعدم التدخل العسكري خارج الحدود الوطنية، ولم يضعف أيضا مناورات الدبلوماسية الجزائرية في القضايا المضطربة التي تتطلب حضورا عسكريا معينا. وحتى على المستوى العربي على غرار دعمها الدائم للقضية الفلسطينية بهيئة الأمم المتحدة، فلقد نجحت الدبلوماسية وحدها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وتعزيز نفوذ الدولة دون تدخل عسكري ولو في مستويات محدودة⁹.

وأما على المستوى الإقليمي، فلقد سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى الحفاظ على الهندسة الحالية للنظام الإقليمي المغاربي كونه يصب في مسعى توازن القوى القائم لصالحها بما يسمح في مرحلة لاحقة تحقيق استقلال الصحراء الغربية واستعادة المسار الديمقراطي بليبيا¹⁰.

إن التحديات الأمنية بالجوار الإقليمي للجزائر تشكل أحد فرص تحقيق طموحاتها في المنطقة، حيث بعد نجاح استتبات أمنها الوطني بالرغم من حدودها الطويلة مع سبع دول، وهي المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي وتشاد وليبيا وتونس. وتحصين حدودها وفق مقاربة ناجعة، ستنتقل الجزائر للمرحلة الموالية من أجندتها الإستراتيجية¹¹.

تسعى الجزائر إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية من خلال تفعيل دورها في الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، ما يجعلها لاعباً محورياً في رسم معالم الأمن والاستقرار الإقليميين، كما تسعى إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب عبر شراكات اقتصادية مع دول الساحل وإفريقيا الغربية، ما يعزز نفوذها ويكرس دورها كقوة إقليمية صاعدة.

كخلاصة لهذا المحور يمكن القول أن الطموحات الدبلوماسية للجزائر الجديدة تعكس رؤية إستراتيجية تسعى لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة وشريك دولي موثوق. تنطلق هذه الطموحات من مبادئ السيادة والاستقلالية، مع التركيز على تحقيق التوازن في العلاقات الدولية، وتوسيع دائرة الشراكات الاستراتيجية، والإسهام في حل الأزمات الإقليمية والدولية عبر الوساطة والدبلوماسية الوقائية. كما تهدف الجزائر الجديدة إلى تعزيز حضورها في المنظمات الدولية، والدفاع عن القضايا العادلة، لاسيما تلك المرتبطة بالتححر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بما يرسخ دورها كقوة داعمة لاستقرار والسلم والتنمية في إفريقيا والعالم العربي.

الخاتمة:

إن دور الجزائر العقلاني في المنطقة يمكن تأكيده من خلال إعلان حلف الناتو خطأه في التدخل العسكري في ليبيا وأن الحل كان يجب أن يكون سياسيا عبر الحوار، مثلما نادى به الجزائر في بداية اندلاع الأزمة، وترسخ هذا الواقع أكثر مع فشل التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي ووضحه نجاح الدبلوماسية الجزائرية في مساعي الوساطة التي قادتها للوصول الى حل سلمي، أقره المليون واعتمدوا بديل المصالحة كخيار مصري.

من أجل ذلك فإن أهم ما يستخلص من مساعي الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل النزاعات في المنطقة، ونقاط الاختلاف مع باقي المقاربات المقترحة، أنها تسعى إلى بناء القناعات حول ضرورة الحوار والمصالحة بين الفرقاء لتعزيز الثقة بينهم، حتى يكون اختيارهم لبديل المصالحة والسلام اختيارا مصيريا لا ظرفيا تصنعه الضغوط وتصاعد التهديدات الخارجية وعلى رأسها الارهاب.

كما أن القول بعقلانية المواقف الدبلوماسية للجزائر أبرزته هيمنة منطق القوة على واقع التفاعل الدولي اليوم، وغياب الفعالية في دور مؤسسات الحكامة العالمية وعلى رأسها تراجع دور الأمم المتحدة في إدارة قضايا السلم والأمن العالميين والإنعكاس السلبي لذلك على واقع أجندة التنمية الدولية.

ويسجل كل هذا رغم مختلف التهديدات التي فرضها العامل الجغرافي على الجزائر وما حملته من تأثيرات اقتصادية، انطلاقا من دور القوى المسؤولة عن إنتاج وإعادة إنتاج الإرهاب التي، وضمن استراتيجيتها، تعتمد مبدأ الجوار كمدخل لشن حرب استنزاف ضمن ما تفرضه تهديدات الجوار المتعددة في إطار الحدود الرخوة - منطقة الساحل الافريقي وشمال إفريقيا خاصة- من أعباء إضافية تجعل المسألة الأمنية أولوية بالنسبة إلى خطط التنمية في أجندة السياسة العامة للدولة، لكن رغم هذا الواقع فإنه لم يؤثر على سلوك الجزائر المعتدل تجاه القضايا المصيرية والأزمات الدولية اليوم.

هذا وإن كان مثلث التناقضات الذي بنته القوى الغربية في المنطقة العربية ممثلا في تركيا، إيران، السعودية، تجسيدا لمحاولة إدارة المنطقة وفق مدخل النظرية العكسية والإدارة بالأزمة، إذا ما لاحظنا أدوار الفواعل الثلاث السابقة في الأزمات خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط، انطلاقا من ما تعيشه سوريا واليمن وصولا الى الوضع في ليبيا، ضمن هذا السياق وزيادة على الحديث عن نظرية المؤامرة في العلاقات الدولية، تبرز هذه المساعي التدخلية الغربية في المنطقة وتعد مقاربات تقدم تفسيرات منطقية وواقعية لأزمات المنطقة وتجعل مواقف الدبلوماسية الجزائرية تتموقع أو تسير في منحائها الايجابي والتصاعدي نحو فاعلية السلوك في إطار العلاقات الدولية.

الإحالات والهوامش:

- 1 - أحمد بن داود، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية، دار الهدى، 2018، ص 119.
- 2 - مركز الدراسات المغاربية، الجزائر والتنمية في أفريقيا: النيباد كنموذج، 2019، ص 8.
- 3 - محمد العربي زيري، الدبلوماسية الجزائرية: من الثورة إلى الاستقلال، دار الأمة، 2005، ص 48.
- 4 - تقرير المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، دور الجزائر في مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية، 2020، ص ص 28-29.
- 5 - محمد عزام، "السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا: أبعاد السلم والتنمية"، مجلة الدراسات المغاربية، العدد 17، 2021، ص ص 84-85.
- 6 - نفس المرجع، ص 87.
- 7 - تقرير المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، مرجع سابق، ص 31.
- 8 - سفيان بن يحيى. الجزائر الجديدة: تطور السياسة الخارجية في عصر التحديات الدولية. دار الفكر العربي، 2022، ص 44.
- 9 - محمد العربي زيري. الدبلوماسية الجزائرية في العصر الجديد: آفاق التحولات، دار الأمة، 2021، ص 29.
- 10 - سفيان بن يحيى. مرجع سابق، ص ص 49-51.
- 11 - محمد العربي زيري. مرجع سابق، ص ص 31-35.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بوصبع، عبد القادر. السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والآليات. دار الهدى للنشر، الجزائر، 2018.
2. عثمانى، أحمد. السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الاستقلال. دار النشر الجامعي، الجزائر، 2015.
3. قرشي، عبد الحق. الأمن الإقليمي والسياسة الخارجية الجزائرية. دار المعرفة، الجزائر، 2019.
4. هلال، عاطف. السياسة الإقليمية للجزائر: الأبعاد والتحديات. مكتبة الفكر العربي، القاهرة، 2020.

المجلات:

1. بوغرة، سامي. "السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل: دراسة تحليلية". مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 5، 2020.
2. بن عبد الله، نسرین. "التدخلات الإقليمية والدور الجزائري في شمال إفريقيا". مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 15، 2018.
3. لخضر، يوسف. "أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية". مجلة السياسة الدولية، العدد 92، 2021.
4. عبود، فاطمة. "السياسة الخارجية الجزائرية والأمن الإقليمي: تحديات ما بعد 2019". مجلة الأبحاث الدولية، العدد 10، 2022.

أطروحات ودراسات:

1. أحمد محمدي. "تأثير الأوضاع الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2011". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2019.
2. فاطمة الزهراء عيسوي. "السياسة الجزائرية تجاه الأزمات في الساحل الإفريقي". أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2021.

التقارير والأوراق البحثية:

1. المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة " .تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل " .تقرير خاص، 2020.
2. مركز الدراسات المغاربية " .التكامل الإقليمي وأدوار الجزائر الدبلوماسية " .دراسة تحليلية، 2022.

المواقع الإلكترونية والتقارير الدولية:

1. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية " .السياسة الخارجية الجزائرية: مبادئ وثوابت:
<https://www.mfa.gov.dz/ar/search?q=%D8%AB%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%AA>
2. معهد كارنيغي للسلام الدولي " .الجزائر والتحديات الإقليمية: الأزمات وأدوار الوساطة.:
<https://carnegieendowment.org/middle-east/programs-and-projects?lang=ar¢er=middle-east>